

و كيفية ممارستها للسلطة لكن دولة بدستور هي أفضل من دولة بلا دستور ، و هو تقسيم الدساتير من حيث كيفية تعديلها فإذا كان من اليسير تعديل الدستور بمثل أي قانون عادي فنحن بصدق دستور مرن ، أما إذا كانت قداسة الدستور و حرمة تطبيق عدم المساس به ما أمكن إلا في فترات متباينة و بعد ظهور ما يقتضي تعديله فنحن بصدق الحديث عن الدستور الجامد و هذا التقسيم المعهود به في جميع الدول الحديثة و حسب فقهاء القانون الدستوري ،